مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

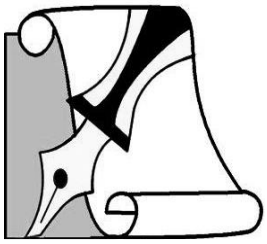

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

إسرائيل تصنّف 6 مؤسسات مدنية وحقوقية فلسطينية "منظمات إرهابية"
الهدف: ضرب البيئة المدنية للمقاومين.. وإنهاء ملف الأسرى واعتبارهم قتلة

غـــــــنيٌ عن التعريف، أن الاستهداف الإسرائيلي لهوية المجتمع الفلسطيني بصورته المدنية قائم منذ النكبة، ســواء عبر محاولات طمس الهوية الفلســطينية في الأراضـــي المحتلة عام 48، أو من خلال استحداث شعبة في جهاز المخابرات الإسرائيلية لمراقبة تطور وأداء المجتمع الفلسطيني بشكل دقيق، وقياس ردة فعله إزاء عمليات العدوان والاســـتيطان والإعدام الميداني، ومصـــادرة الأراضـــي وفرض سياسات الأمر الواقع.

أدت مشـــاركة المجتمع المدني الفلســطيني في مقاومة الاحتلال وتفكيك روايته وفضـــحها، إلى إدراك أهمية دورها في النضال التحرري، ومواجهة عدوان وممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين، وهو ما دفع المؤسسة الصهيونية إلى الزج بكافة أدواتها وقدراتها الأمنية والعسكرية والسياسية والدبلوماسية لخوض حرب إنهاء لكل ما يشكل خطرا على صورة إسرائيل ويكشف جرائمها الارهابية والاستيطانية المنافية والمخالفة لجميع القوانين والمعاهدات والأعراف القانونية في العالم.

أما آخر هذه المحاولات الصهيونية، فكانت تصنيف وزير حرب الاحتلال بيني غانتس، 6 مؤسسات مدنية وحقوقية فلسطينية كـ "منظمات إرهابية"، زاعمًا ارتباطها بـ "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، وأنها حصـــلت بين عامي 2014 و2021 على أكثر من "200 مليون يورو" من عدّة دول أوروبية، وذلك وفق قائمة نشرتها وزارة قضاء الاحتلال، أمس الجمعة 22 أكتوبر 2021 .

أعطى غانتس تبريرا أمنيا لخطوته تلك، مشيرا إلى "إنه خلال نشاط مشترك قام به جهاز الأمن العام (شـــاباك) والمقر الوطني لمكافحة الإرهاب الاقتصـــادي، والذي بدأ في مطلع 2021 بموافقة الجهات القضائية، تم الإعلان عن 6 منظمات تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كمنظمات إرهابية كونها جزءًا من شبكة منظمات تعمل تحت غطاء في الساحة الدولية بالنيابة عن "الجبهة الشعبية" من أجل دعم نشاطاتها وتحقيق أهدافها.

ليس هذا فسحب، بل دعا غانتس المجتمع الدولي إلى "قطع كل الاتصالات مع الجمعيات والمنظمات التي تقدم الدعم للإرهاب"، معتبرا أن" هذه المنظمات تستفيد من مساعدات دول أوروبية وتبرعات منظمات دولية لتمويل عائلات السجناء الأمنيين (في إسرائيل) ومنفذي الاعتداءات ودفع رواتب أعضاء "الجبهة"، وتعزيز نشاطها الإرهابي ونشر فكرها".

وهنا يطرح السؤال نفسه ما هي هذا المؤسسات، وما هو الدور الذي تقوم به.

لنبدأ بالتعريف بهذه المؤسسات

أولى هذه المؤسسات الست المستهدفة، هي "**مؤسسة الحق**" التي تمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي الاجتماعي في الأمم المتحدة، وعضوية الشبكة اليورومتوسطية لحقوق الإنسان، وعضوية المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، وعضوية التحالف الدولي للموئل، وهي فرع لجنة الحقوقيين الدوليين في جنيف.

ثانيها: "مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان"، وهي عضو في الشبكة العالمية لمناهضة التعذيب، وعضو في الائتلاف من أجل الدفاع عن الحقوق والحريات، وعضو في الائتلاف الدولي لمناهضة سياسة العزل، وغيرها من ائتلافات محلية وإقليمية ودولية.

ثالثها، "الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال– فلسطين"، التي تعتبر أحد فروع الائتلاف الدولي للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، والتي تتمتع بصفة استشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف (UNICEF) "ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "يونسكو (UNESCO) "والمجلس الأوروبي.

أما الرابعة، فهي "**اتحاد العمل الزراعي**"، وهو مؤسسة زراعية أهلية غير حكومية، تأسست عام 1986 بمبادرة من مجموعة من المهندسين الزراعيين، وتعتبر واحدة من كبرى مؤسسات التنمية الزراعية في فلسطين، والتي تعتمد على عمل المتطوعين بالكامل.

فيما المؤسسة الخامسة، هي "**اتحاد لجان المرأة الفلسطيني**"، وهو "منظمة نسوية أهلية "تأسست في العام 1980، وتعمل على الارتقاء بوضع المرأة الفلسطينية وتمكينها.

وآخر هذه المؤسسات (السادسة) هي "**مركز بيسان للبحوث والإنماء**"، وهو مؤسسة أهلية غير هادفة للربح تعمل منذ العام 1989 من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني والمساهمة في بناء مجتمع فلسطيني تقدمي.

والآن لنستعرض دور هذه المؤسسات

تؤدّي هذه المؤسسات دوراً ضرورياً في المجتمع الفلسطيني في توثيق جرائم إسرائيل، وتقديم خدمات رعاية وتطوير للنساء والأطفال، ولفئات واسعةٍ من المجتمع القابع تحت الاحتلال وتأمين حماية قانونية واجتماعيةٍ لهم، بالإضافة إلى تمثيل حقوق الإنسان الفلسطيني في منابر دولية. أكثر من ذلك، لعبت هذه المؤسسات دورًا هامًا ومؤثرا، فيما يتعلق بالملفات المطروحة أمام محكمة الجنايات الدولية، والمتعلقة بالانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، والجرائم التي ارتكبت على مستوى قطاع غزة، ما استدعى الاحتلال إلى نوع من الملاحقة والتأديب لهذه المؤسسات على دورها.

وماذا عن توقيت هذا القرار؟

في الواقع أن الجهود الاسرائيلية، لم تبدأ بقرار تصنيف ستّ منظمات مدنية فلسطينية «إرهابية»، بل هي جهود متقادمة ترتفع حدّتها وتنخفض، بحسب الظروف والمتغيّرات السياسية والأمنية. فمع وصول حزب"الليكود" اليميني المتطرّف إلى السلطة في الكيان عام 2009، عمد مع حلفائه إلى تمرير سلسلة من القوانين التي هدفت إلى ملاحقة منظّمات حقوق الإنسان والتدقيق في عملها، والمموّلين لها. وبعد فترة قصيرة، وجدت الحكومة (الإسرائيلية) طُرقاً إبداعيّة لاستفزاز منظّمات حقوق الإنسان داخل إسرائيل وفلسطين، ثمّ تبعت ذلك جهود لتدويل الهجمات (عبر إنشاء تحالفات مع منظّمات وجهات دولية تخدم الهدف الإسرائيلي نفسه).

لهذه الغاية، أنشأت الحكومة وزارة خاصّة لمتابعة تلك الجهود، وتمّت تسميتها وزارة الشؤون الاستراتيجية، ودُعمت بميزانية ضخمة عام 2015، ولا تزال الكثير من أنشطتها سرّية حتى اليوم. إلّا أنه بعدما بدأت المعلومات حول وزارة الشؤون الاستراتيجية وجهودها الدولية تتسرّب، تمّ إغلاقها وضمّها

إلى وزارة الشـــؤون الخارجية، قبل أن يعيد الإجراء الإســـرائيلي الأخير التذكير بها، والتأكيد أن جوهر عملها لا يزال قائماً، وإن تحت عناوين مختلفة.

ولكن إلى ما يهدف الاحتلال من وراء قيامه بهذه الحملة؟

إليكم الاجابة.

إبان "حرب الإبادة الأخيرة على غزة في أيار الماضـي، تهشـمت صـورة إسـرائيل، على مواقع التواصـل الاجتماعي وفي وســـائل الإعلام العالمية البارزة، وظهرت دولة مارقة مُحتلّة، خارجة عن أيّ معايير أخلاقية وإنسـانية، وهو ما أدّى إلى تشـكّل "جبهة" من المعترضـين بوجهها، لتجد نفسـها محاصَـرة حتى في واشـنطن، حيث لا يمكن أن تسـمح بحدوث ذلك. من هنا، يمكن فهم الحملات الإسـرائيلية الهادفة إلى ضـــرب البيئة المدنية والأهلية الفلســـطينية الحاضِـــنة للمقاومين، ومن بينها الحملة الأخيرة التي طاولت بشـكل خاصّ جمعيات محسـوبة على "الجبهة الشـعبية"، حيث يعتقد قادة الكيان أن المنظّمات الحقوقية الفلسطينية ساهمت في تشويه صورة اسرائيل وقوضتها في العالم.

ـ إغلاق المؤسسات الفلسطينية واجتثاث "الجبهة الشعبية"

وبناء على ذلك، لن تقتصـــر تداعيات القرار الأخير على التمهيد لإغلاق المؤسّـســـات الفلســـطينية وملاحقة العاملين فيها بذريعة تصـنيفها «إرهابية» فقط، بل تحولت إلى سـيف مسـلط على أعناق بقيّة مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطيني، بما يجعلها تحسب حسابا للعدو في برامجها وأنشطتها. من هنا يكمن أحد أبرز أهداف الحملة الإسرائيلية، والمتمثّل في الردع والترهيب.

تريد سلطات الاحتلال تصـعيد الضـغوط على المنظّمات الأهلية الفلسطينية، وصـولاً إلى إجبارها على رفض التعاقد أو توظيف أسرى محرَّرين أو ناشطين ذوي خلفية مقاومة، خشية تعرّضها للملاحقة.

من جهة أخرى، يندرج القرار الإسـرائيلي، بحسـب مراقبين، في إطار «حرب اجتثاث» يواصـل العدو شـنّها على «الجبهة الشـعبية لتحرير فلسـطين»، عبر تشـديد الخناق عليها، وحجب مصـادر تمويلها ومصادر دخل نشطائها ووظائفهم.

علاوة على ذلك، لا شـك أن "الجبهة الشـعبية" سـتعاني من ضـائقة مالية كبيرة إذا تمّ تنفيذ القرار الإسـرائيلي وتمّ قطع تمويل المؤسّسـات السـتّ نهائياً. إذ يعمل في هذه الجمعيات، عشـرات الموظفين والنشطاء والأسرى المحرَّرين، خصوصا في ظلّ استمرار قطْع السلطة الفلسطينية مخصّصات الجبهة منذ سنوات، على خلفية مواقف معارضـة "للسلطة". أما أخطر ما في الأمر، فهو أن القرار الإسرائيلي يأتي في إطار ملاحقة الأسرى المحرَّرين وأرزاقهم.

ـ إسرائيل وكبح النضال الفلسطيني

أكثر من ذلك، ومع أنه تمتع جميع هذه المنظمات بعلاقاتٍ دوليةٍ واسـعةٍ ومؤثرة، لكنّ هذا، لم يثن الحكومة الإسـرائيلية عما تبدو عملية اسـتباقية للقضـاء على المنظمات الحقوقية والأهلية الفلسـطينية، تمهيداً لضم نهائي للأراضـي الفلسطينية. فمن منظور إسرائيلي لن تُحدث هذه الخطوة قلقاً في واشنطن بحجم ردة الفعل مع إعلان رسمي عن ضم أراضٍ من الضفة الغربية وغور الأردن، لكنّها امتحان لحجم (وطبيعة) الردود على خطوات تعتبرها ضـروريةً لكبح النضـال الفلسـطيني، فإسـرائيل ليسـت معنية هنا في منع عمليات مسلحة، أو وقف إطلاق صـواريخ من قطاع غزة، بل بوقف النضـال الشـعبي اليومي، وبالمنظمات التي تكفل استمرارية هذا النضال.

من هنا ليس مستغربا أن تكون "مؤسسة الضمير" لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، والتي تعنى بشؤون الأسرى، ومؤسسة الحق، وهي أهم "منظمة حقوق إنسان فلسطينية"، على رأس القائمة، فذلك يعني، من منظور قوة عسكرية محتلة، أنّ الدفاع عن الأسرى وحماية حقوق الإنسان الفلسطيني يضـفيان شرعية قانونية وأخلاقية لكلّ أشـكال النضـال الفلسـطيني، ليس دولياً فحسـب، بل أيضـاً في الوعي الجمعي الفلسطيني.

أما المطلوب إسرائيلياً، كما هو واضح من القرار، حرمان الفلسطيني من أيّ حمايةٍ مجتمعيةٍ أو دوليةٍ عبر المؤسسات الدولية التي تدعم هذه المراكز، ما يزيد التضييق على الفلسطينيين، خصوصاً أنّ دعم المجتمع المدني لا يوفر إسناداً ضرورياً للفئات الأكثر عرضةً لتداعيات سياسات الاحتلال فحسب، بل هي توفر أيضاً فرص عمل وتطوير كفاءات وخبرات ضرورية لتنمية المجتمع الفلسطيني.

ـ مخاوف من تجاوب المتجمع الدولي مع الدعاية الصهيونية

على المقلب الآخر، ثمة مخاوف كبيرة من تعاطي المجتمع الدولي مع الدعاية التحريضية الإسرائيلية وتصديقها، وهو ما سينتج عنه تقنين أو وقف الدعم للكثير من المشاريع التي تدعم الصمود الفلسطيني ومنها، اتحاد لجان العمل الزراعي الذي يضخ سنوياً نحو (6-9) ملايين دولار، في الأراضي الفلسطينية عبر برامجه وأنشطته. كما يؤمن الاتحاد فرص عمل لنحو (100) عامل، يتوزعون على (13) مكتباً في الضفة والقطاع، وبالتالي حال تراجع الدعم الدولي أو انقطاعه، فإن العمال سيتركون أعمالهم عنوة، وهم معيلو أسر وعليهم التزامات مالية.

والأهم أن الاتحاد يقدم سنوياً خدماته لنحو 22 ألف مستفيد في القطاع الزراعي، وبالتالي، وفي حال وقف الدعم، فإن هذا العدد الكبير سيتأثر نشاطه سلبياً. إضافة إلى ذلك، هناك خوف من توقف مشاريع قائمة مهمة تخدم شريحة واسعة من أفراد المجتمع، منها إعادة تأهيل البنية التحية الزراعية المدمرة من عدوان الاحتلال على غزة في أيار الماضي، ومشروع دعم الصيادين بمعدات وأدوات صيد.

وماذا عن الموقف الأميركي.

الملفت أن ثمة تمايزا واختلافا بين الموقف الإدارة، وبعض النواب خصوصا الديمقراطيين.

الموقف الرسمي كالعادة، اتسم باللاموقف، وبالنتيجة أيّما كان الموقف، سينتهي الانحياز لصالح اسرائيل. ومع ذلك قالت الولايات المتحدة ستسعى للحصول على معلومات من إسرائيل بشأن تصنيفها منظمات فلسطينية غير حكومية على قائمة الإرهاب. واكتفى المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس بالإشارة إلى أن "الحكومة الإسرائيلية لم تعطنا إنذارا مسبقا" بشأن التصنيفات. وأضاف "نحن نؤمن بأن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمجتمع المدني القوي هي أمور هامة للغاية من أجل حوكمة مسؤولة ومتجاوبة". وأوضح "إننا سوف ننخرط مع شركائنا الإسرائيليين من أجل الحصول على معلومات أكثر فيما يتعلق بأسس هذه التصنيفات."

ـ نواب ديمقراطيون يتقدمون بمشروع قرار لإدانة اسرائيل

على الملقب الآخر، برزت مواقف أميركية منتقدة لإسرائيل، لاسيما في أوساط معسكر اليسار التقدّمي في "الحزب الديموقراطي"، حيث أثارت الخطوة الإسـرائيلية ردود فعل قاسـية بين أعضـاء الكونغرس الديموقراطيين». فمثلا بيتي ماكولوم، أبرز أعضـاء الحزب الديمقراطي في الكونغرس، والتي وقّعت (سابقاً) على مشروع قانون لتخفيض المساعدات العسكرية لإسرائيل، بسبب إساءة معاملة الأطفال والشباب الفلسطينيين، دانت في بيان رسمي القرار الإسرائيلي، معتبرة إياه "محاولة لإسكات انتقاد حقوق الفلسـطينيين". وحثّت ماكولوم الرئيس جو بايدن على العمل على "إلغاء القرار على الفور، وإعادة هذه المنظّمات حتى تتمكّن من العمل". كما تقدمت بمشـروع قرار يدعو مجلس النواب الأميركي يدعو إلى إدانة تصنيف إسرائيل لست مجموعات فلسطينية لحقوق الإنسان على أنها "منظمات إرهابية"

ومن بين الموقعين المبدئيين على مشـروع القانون النائبة رشـيدة طليب (ولاية ميشـيغان) ، والنائبة ألكسـاندريا أوكاسـيو كورتيز (ولاية نيويورك) ، والنائبة راؤول جريجالفا (ولاية أريزونا) ، والنائب أندريه كارسون (ولاية ميتيسوتا) ، والنائبة إلهان عمر (ولاية مينيسوتا) ، والنائبة ماري نيومان (ولاية إلينويز) ، والنائبة أيانا بريسـلي (ولاية ماسـاشـوسـتس) ، والنائبة كوري بوش (ولاية ميزيوري) ، والنائب تشـوي جارسيا (ولاية إلينويز).

ـ إدارة بايدن ووقف "مكافأة القتل

هذا على المسـتوى الرسـمي والتشـريعي، لكن في الحقيقة وواقعا، لا يمكن عزل الحرب التي أعلنتها إسرائيل على منظمات المجتمع المدني عن الضغوط الأميركية على السلطة الفلسطينية لكي تنهي بند دعم أسـر الأسـرى والشـهداء من موازنتها، فالمبعوث الأميركي، العربي الأصـل، هادي عمرو، كان واضـحا في ترديد مطالب أميركية قديمة، لكنها مطروحة بقوة من إدارة بايدن، بنزع "هالة البطولة عن الشهداء والأسرى"، ووقف "سياسة مكافأة القتل"، كما يطلق أعضاء الكونغرس المؤيدون لإسرائيل على مخصّصات الأسرى وأسر الشهداء الفلسطينيين.

ـ معارضة أحزاب يسارية اسرائيلية لقرار التنصيف.

وليس بعيدا عن ذلك، بزرت أصوات معارضة للقرار الصهيوني، من داخل الحكومة الإسرائيلية نفسها، حيث عرّضت الخطوة وزير الأمن بني غانتس، لانتقادات شديدة من الجناح اليساري الإسرائيلي الذي اتّهمه بإلحاق الضرر الكبير بإسرائيل. وفي هذا الإطار، وجّه تحالف مكوّن من ثمانية أحزاب سياسية يسارية، ويضمّ عدداً من السياسيين، وانتقاداتهم لوزير الأمن بسبب القرار. وكان وزير الصحة الإسرائيلي زعيم حزب «ميرتس»، نيتسان هوروفيتز، قد حذّر من أن "إسرائيل كقوّة عسكرية مُحتلّة، يجب أن تكون حذرة للغاية في فرض عقوبات على المنظمات المدنية الفلسطينية، لما لذلك من عواقب سياسية وديبلوماسية". بدورها اعتبرت وزيرة النقل وزعيمة حزب «العمل»، ميراف ميخائيلي، أن الطريقة التي تمّ الإعلان بها ".ألحقت ضرراً كبيراً بإسرائيل، وبالعلاقة بأعظم وأهمّ أصدقائنا.

وعلى ماذا استندت إسرائيل في قرارها هذا

ناشد مبعوثو وزارة الخارجية الإسرائيلية المجتمع الدولي مراراً وتكراراً بأنّ المنظمات الفلسطينية تشارك في تمويل الأنشطة الإرهابية. أرسل المبعوثون الإسرائيليون ملفاً سرياً من 74 صفحة أعدّه الشاباك إلى ممثلي الدول الأوروبية ، على أمل إقناعهم بالتوقف عن تمويل المنظمات. ومع ذلك، وفقاً للأدلة الملفقة التي جمعوها، فشلوا الملف في إقناع هذه الحكومات الأجنبية.

قال مسؤولون كبار في 5 دول أوروبية على الأقل إنّ الملف لا يحتوي على أي "دليل ملموس"، وبالتالي قرروا مواصلة دعم المنظمات مالياً. واردف المسؤول "الوثيقة التي قدمتها لنا إسرائيل، كانت غير مُقنعة، على أقل تقدير بأن الاتحاد الأوروبي "غاضب" من القرار الإسرائيلي تصنيف 6 مؤسسات فلسطينية أهلية "منظمات إرهابية."

ولنكتشف موقف المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية الدولية.

وفيما أمتنع مجلس الأمن، عن اتخاذ قرار ضد إسرائيل أو إدانتها لتصنيفها 6 منظمات فلسطينية كيانات "إرهابية"، أدانت المؤسسات الدولية والمحلية وحتى منها مؤسسات لدى إسرائيل هذا القرار، ومنها مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، ومنظمة العفو الدولية،

ومنظمة "هيومن رايتس ووتش"، ومنظمة عدالة، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إســـرائيل، منظمة "بتسيلم" الإسرائيلية الحقوقية.

من جهته، قال الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشـــؤون الخارجية والأمنية جوزيب بوريل إن الاتحاد الأوروبي "ينظر بجدية في قرار وزارة الدفاع الإســـرائيلية المتمثل بتصـــنيف 6 منظمات فلســـطينية كإرهابية، الأمر الذي ستكون له آثار بعيدة المدى على هذه المنظمات سياسيا وقانونيا وماليا".

كذلك نددت حوالي 252 ائتلاف وشـبكة ومنظمة حقوقية تضـم أكثر من 1800 منظمة، قرار حكومة الاحتلال والفصل العنصري بشأن منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني الفلسطينية الست، وناشدت المنظمات الدولية لحقوق الإنســـان إدانته والعمل على إلغاءه وحماية المدافعين عن حقوق الإنســـان، ائتلاف وشبكة ومنظمة حقوقية تدين قرار حكومة الاحتلال والفصل العنصري.

وعلى المستوى الرسمي الفلسطيني، أصدرت وزارة الخارجية الفلسطينية بيانا رفضت فيه هذا الإعلان، داعية المجتمع الدولي للقيام بمسـؤولياته من أجل وقف محاولات إسـرائيل تشـويه مؤسـسـات الشـعب الفلســطيني. كذلك اســتنكرت معظم الفاصــل والحركات والقوى الفلســطينية وفصــائل المقاومة القرار الاسرائيلي العنصري.

في الخلاصة

لا تحتاج إلى تصـــنيف هذه الجماعات على أنها إرهابية لاعتقال المنظمات المدرجة في القائمة أو مداهمتها أو مراقبة أو اتخاذ تدابير ضدها، بل إنها كانت تفعل ذلك بشكل روتيني قبل هذه التصنيفات بانتظام.

وبموجب قانون مكافحة الإرهاب، يمكن لإسـرائيل اسـتخدام سـلطاتها الواسـعة على المنظمات وسـكان الأراضــي المحتلة. ويشـمل ذلك منع وصـول الأموال إلى هذه المنظمات. كما يمكن لإسـرائيل أيضــا احتجاز أي شخص يعمل لصالحها أو يقدم لها خدمات مهنية أو يعبر عن دعمه لها.

وتهدف إسـرائيل من وراء ذلك كله، أيضــاً إلى فصــل متعمد بين نشــاطات المجتمع المدني والشــعب الفلســـطيني المدنية بالعمل أو الفكر المقاوم، حتى لا يتم تجريم دولة الاحتلال أو وســـمها بالإرهاب، فيصبح على الفلسطيني تبرئة نفسه من حقوقه بوصفه فلسطينياً، بل ومن نفسه. فقرار إسرائيل هو قرار

سـياسـي بامتياز، ويهدف إلى تدمير المجتمع المحلي الفلسـطيني وتشـويه صـورته، ويسـعى لدفع الأوروبيين لوقف الدعم عن هذه المنظمات، حتى يحكم بالموت على الشعب الفلسطيني.

في المحصـلة تصـبّ محاولة تجريم المؤسـسـات المدنية والحقوقية الفلسـطينية في تحقيق الأهداف الأميركية – الإسرائيلية بإنهاء ملف الأسرى ــ وضرب البيئة الحاضنة للمقاومة الفلسطينية ــ واعتبارهم مجرّد "مجرمين وقتلة"، خصـوصـاً لما تتمتع هذه المؤسـسـات من مصـداقية دولية، إذ يجري اسـتخدام بياناتهما وشـهادات أعضـائهما في الأمم المتحدة، والأهم في محكمة الجنايات الدولية، أو أي محكمة مستقبلية تسعى إلى محاسبة إسرائيل أو مسؤولين إسرائيليين عن جرائم الدولة العنصرية الاستيطانية ضد الشعب الفلسطيني.